



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

24 هوز (يوليو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



الإمارات الأولى ضمن أكبر اقتصادات الدول الناشئة

إصدارات وصلت قيمتها إلى حوالي 66 مليار دولار . وتتوقع الوكالة أن تسجل إصدارات سندات اليورو من قبل الاقتصادات الناشئة هذا العام ارتفاعاً قياسيماً على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد 19-، وقدرت في تقرير حديث لها قيمة إصدارات سندات اليورو على مستوى الدول الناشئة خلال النصف الأول من العام الجاري بحوالي 343 مليار دولار .

وتستحوذ دول الشرق الأوسط على الحصة الأكبر من هذه الإصدارات بنسبة تصل إلى 34% من القيمة الإجمالية لإصدارات سندات اليورو من الاقتصادات الناشئة في النصف الأول من العام الجاري، مع تحول الحكومات إلى إصدارات الدين للتحصن والتحوط من تبعات الجائحة والتراجع في أسعار النفط.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت وكالة التقييم الائتماني العالمية "موديز" عن حلول دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين أكبر 10 اقتصادات ناشئة من حيث حجم إصدارات سندات اليورو في النصف الأول من العام الجاري، حيث بلغت القيمة الإجمالية لإصدارات سندات اليورو حوالي 15 مليار دولار، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة إصدارات وصلت إلى 12 مليار دولار ثم المكسيك بقيمة إصدارات بلغت أيضاً 12 مليار دولار .

وبحسب الوكالة وصلت قيمة إصدارات دولة الإمارات من سندات اليورو حوالي 63 مليار دولار خلال الفترة من عام 2010 وحتى 2019، لتحل بذلك في المرتبة السادسة بين أكبر الاقتصادات الناشئة من حيث قيمة إصدارات سندات اليورو خلال الفترة، وجاءت المكسيك في المركز الأول بإصدارات وصلت قيمتها إلى 76 مليار دولار تلتها إندونيسيا (75 مليار دولار) وجاءت السعودية في المركز الخامس بإجمالي

66 billion dollars.

The agency expects euro bond issuance by emerging economies this year to record high despite challenges imposed by the Covid-19 pandemic, and estimated in a recent report to it the value of euro bond issuance at the level of emerging countries during the first half of this year at about 343 billion dollars.

The countries of the Middle East acquire the largest share of these issuances by up to 34% of the total value of euro bond issuances from emerging economies in the first half of this year, with governments turning to debt issuances to hedge the consequences of the pandemic and the decline in oil prices.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)

UAE is the 1st Among the Largest Emerging Economies

Moody's revealed that UAE ranked first among the top 10 emerging economies in terms of the size of euro bond issuance in the first half of this year (2020), with the total value of euro bond issuances reaching about \$15 billion, followed by the Kingdom of Saudi Arabia Saudi Arabia, with \$12 billion worth of issuances, then Mexico, with \$12 billion.

According to the agency, the value of the UAE's issuance of Eurobonds reached about \$63 billion during the period from 2010 to 2019, ranking it sixth among the largest emerging economies in terms of the value of Eurobond issuance during the period, and Mexico came first with issues worth 76 One billion dollars, followed by Indonesia (75 billion dollars), and Saudi Arabia ranked fifth with total issuances amounting to about

تونس مهددة بالإفلاس بسبب الصعوبات المالية وتداعيات كورونا

ووصف الفخفاخ الوضعية الاقتصادية للبلاد بـ "الصعبة جداً"، قائلاً إن الأزمة السياسية من شأنها أن تزيد في الصعوبات الاقتصادية بعد أن خلقت جائحة كورونا فجوة في الموازنة بـ 5 مليارات دينار، نتيجة تراجع المداخيل الجبائية وتوقف العمل.

وشدد على أن كل المؤشرات الاقتصادية في المنطقة الحمراء، محذراً من فقدان تونس لقرارها السيادي بسبب ارتفاع الدين الخارجي إلى أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي فضلاً

عن ارتفاع الدين العام للبلاد إلى 80%
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)



حذر رئيس الحكومة التونسي المستقيل إلياس الفخفاخ، من أن تونس مهددة بالإفلاس وعدم القدرة على سداد رواتب موظفي القطاع العام، بسبب صعوبات المالية العمومية، وتداعيات جائحة كورونا، والأزمة السياسية، لافتاً إلى أن البلاد تواجه أزمة مالية غير مسبوق، واصفاً الوضع بـ "المخيف" منبهاً إلى أن الخلافات السياسية من شأنها تعزيز هذه الأزمة.

ورجّح الفخفاخ أن تصل شركات حكومية إلى مرحلة الشلل الكلي والتوقف عن العمل قريباً، مؤكداً حاجة خريفة الدولة إلى نحو 16 مليار دينار، من بينها 5 مليارات دينار لتوفير الأجور ونفقات التصرف.

مؤكداً حاجة خريفة الدولة إلى نحو 16 مليار دينار، من بينها 5 مليارات دينار لتوفير الأجور ونفقات التصرف.

Tunisia is at Risk of Bankruptcy Due to Financial Difficulties \$ Corona Repercussions

The resigned Tunisian Prime Minister, Elyes Fakhfakh, warned that Tunisia is threatened with bankruptcy and the inability to pay the salaries of public sector employees, due to public financial difficulties, the effects of the Corona pandemic, and the political crisis, pointing out that the country is facing an unprecedented financial crisis, describing the situation as "frightening", pointing out that political disputes would strengthen this crisis.

Fakhfakh indicated that government companies would reach the stage of total paralysis and stop work soon, stressing the need of the state's treasury to be about 16 billion dinars, including 5 billion dinars to provide wages and disposal expenses.

Fakhfakh described the country's economic situation as "very difficult", saying that the political crisis would increase the economic difficulties after the Corona pandemic left a budget gap of 5 billion dinars, as a result of declining fiscal revenues and the stoppage of work.

He also stressed that all economic indicators in the red region, warning of Tunisia's loss of its sovereign decision due to the rise of external debt to more than 60% of GDP, as well as the rise of the country's public debt to 80%.

Source (New Arab newspaper, Edited)

السعودية تشيّد أكبر محطة إقليمية لاستيراد ومعالجة وتصدير الحبوب

نقص بسبب موجة الجفاف التي تضرب العالم جراء الاحتباس الحراري.

وفي هذا الإطار أوضح وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي عبدالرحمن الفضلي، أن هذه الشراكة الاستراتيجية مع الهيئة العامة للموانئ والتي تمتد لأكثر من 30 عاماً تعد رافداً من روافد منظومة الأمن الغذائي بالمملكة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز سرعة وصول الحبوب الرئيسية للسعودية، وذلك عبر المحطة الجديدة التي تعد أول مركز إقليمي للحبوب في ميناء ينبع التجاري. ولكن الأمر قد يتجاوز ذلك، إذ أن المحطة ستكون عبارة عن مركز إقليمي لتجميع الحبوب.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)



أبرمت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) اتفاقية مع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، لتشييد أول وأكبر محطة إقليمية لاستيراد ومعالجة وتصدير الحبوب في البلاد.

وتتعلق الاتفاقية بتأجير منطقة تقدر مساحتها بـ 313 ألف متر مربع في ميناء ينبع التجاري وسيتم بناء المحطة على مرحلتين وستكون طاقة استيعابها حوالي 5 ملايين طن سنوياً. ويتميز ميناء ينبع التجاري بموقع متميز على ساحل البحر الأحمر، كما أنه يمثل ميزة تنافسية لقربه من الأسواق المحلية والإقليمية والقرن الأفريقي.

وتأتي الخطوة في سياق سباق بين دول الخليج لوضع أسس مستدامة تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في السنوات القادمة مع تزايد التحذيرات من حدوث

Saudi Arabia Builds Up the Largest Regional Station for Importing, Processing & Exporting Grains

The Ports Public Authority (Mawani) has entered into an agreement with the Saudi Agricultural Investment and Animal Production Company (Salic) to construct the first and largest regional plant for importing, processing and exporting grains in the country.

The agreement relates to leasing an area of 313 thousand square meters in the commercial port of Yanbu, and the station will be built in two phases, and its capacity will be about 5 million tons annually. The commercial port of Yanbu is distinguished by its prime location on the Red Sea coast, as it represents a competitive advantage because of its proximity to local and regional markets and the Horn of Africa.

This step comes in the context of a race between the Gulf states to lay down sustainable foundations to help achieve food self-

sufficiency in the coming years, with increasing warnings of a shortage due to the wave of drought that is hitting the world due to global warming.

In this context, the Saudi Minister of Environment, Water and Agriculture, Abd al-Rahman al-Fadhli explained that this strategic partnership with the General Ports Authority, which extends for more than 30 years, is one of the tributaries of the food security system in the Kingdom.

The project aims to enhance the speed of the main grain arrival to Saudi Arabia, through the new terminal, which is the first regional grain center in the commercial port of Yanbu. But it may go beyond that, as the plant will be a regional grain collection center.

Source (London Arab newspaper, Edited)

ارتفاع إجمالي الدين العام في لبنان إلى 92.2 مليار دولار

كشف التقرير الصادر عن "بنك عودة" عن ارتفاع إجمالي الدين العام في لبنان إلى 92.2 مليار دولار في نهاية نيسان (أبريل) 2020. وأظهرت بيانات نشرتها وزارة المالية، بلوغ إجمالي ديون لبنان 92.9 مليار دولار في نهاية نيسان 2020، بارتفاع نسبته 0.9% عن المستوى المسجل في نهاية 2019. وارتفع الدين المحلي بنسبة 1% في الأشهر الأربعة الأولى هذا العام ليلعب 58.5 مليار دولار. في حين سجل الدين الخارجي للبنان زيادة بنسبة 1.9% في نهاية نيسان، مقارنة بنهاية عام 2019 ليلعب نحو 34.4 مليار دولار.

وسجل العجز المالي الحكومي ارتفاعاً في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 بنسبة 26.9% نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 9.1% على أساس

سنوي. في موازاة ذلك، ارتفعت النفقات العامة هامشياً بنسبة 1.1% في المئة. وفي التفاصيل، تظهر إحصاءات المالية العامة انخفاض الإيرادات العامة من 3.5 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019 إلى 3.1 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، في حين سجلت النفقات العامة نمواً طفيفاً من 4.8 مليار دولار إلى 4.9 مليار دولار بين الفترتين. وبناءً على ذلك، ارتفع عجز المالية العامة من 1.4 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019 إلى 1.8 مليار دولار، خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)



Lebanon's Total Public Debt Rose to \$92.2 Billion

The report issued by Bank Audi revealed that the total public debt in Lebanon increased to 92.2 billion dollars at the end of April 2020. Data published by the Ministry of Finance showed that Lebanon's total debts reached 92.9 billion dollars at the end of April 2020, an increase of 0.9% over the level recorded at the end of 2019. The domestic debt increased by 1% in the first four months of this year to reach 58.5 billion dollars. While the external debt of Lebanon increased by 1.9% at the end of April, compared to the end of 2019 to reach about 34.4 billion dollars.

The government fiscal deficit increased by 26.9% in the first four months of 2020, as a result of a decrease in public revenues of 9.1% on

an annual basis. In parallel, public expenditures increased marginally by 1.1 percent.

In detail, public finance statistics show that public revenues decreased from \$3.5 billion during the first four months of 2019 to \$3.1 billion during the first four months of 2020, while public expenditures recorded a slight growth from \$4.8 billion to \$4.9 billion between the two periods. Accordingly, the fiscal deficit increased from \$1.4 billion during the first four months of 2019 to \$1.8 billion during the corresponding period in 2020.

Source (The Economic Bulletin site, Edited)

"فيتش" تستبعد تغيير دول الخليج ربط عملتها بالدولار

استبعدت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن تتغير سياسة سعر الصرف بالنسبة لدول الخليج والأردن على المدى المتوسط، مع تمتع ربط العملة في العراق بدرجة من المرونة. وبحسب الوكالة فإن استمرار ربط عملات الدول ذات التصنيفات المنخفضة خلال الفترة القريبة المقبلة سيتطلب تعديلات مالية، الأمر الذي يمضي بالفعل على أرض الواقع بدرجات متباينة، مبيّنة أن الدفاع عن ربط العملات سيلتزم نغاداً كبيراً للأصول الأجنبية أو تراكم الديون، مفصحة عن أن مرونة ربط العملات ستعتمد على إصلاحات الضبط المالي.

وبيّنت الوكالة في تقرير لها أن انهيار أسعار النفط ووباء كورونا، فتحا عجزاً من خانتين في الحساب المالي والحساب الجاري في معظم دول الخليج، ومع ذلك، تفضل

دول المنطقة ضبط أوضاع المالية العامة كوسيلة لإعادة التوازن المالي والخارجي، وهو ما يتفق بحسب "فيتش"، مع قيودها الاقتصادية الهيكلية وقدرتها على الدفاع عن ربط العملات بمفردها كما هو الحال في الكويت والإمارات وقطر والسعودية، أو مع دعم خارجي محتمل كما هو الحال في البحرين، وعمان التي حظيت بدعم محدود حتى الآن.

وبيّنت الوكالة، أن تخفيض قيمة العملة سينتج عنه منافع تنافسية قليلة لدول الخليج أو العراق، بالنظر إلى الطبيعة غير المتنوعة لاقتصاداتها، لكن في

المقابل، يؤدي ذلك إلى إحداث تعديل مالي وخارجي عبر تآكل القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي ودخل وثرثة السكان، تاركاً القيمة الحقيقية لإيرادات النفط دون تغيير.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)



"Fitch" Excludes the Gulf States Change of Their Peg to the Dollar

Fitch Ratings excluded the exchange rate policy for the Gulf countries and Jordan in the medium term, with the currency peg in Iraq enjoying a degree of flexibility.

According to the agency, the continued linking of currencies of countries with low ratings during the coming period will require financial adjustments, which is already going on the ground in varying degrees, indicating that defending the currency pegs will commit to a large depletion of foreign assets or the accumulation of debts, stating that the flexibility of linking currencies will depend on financial adjustment reforms.

The agency indicated in a report that the collapse of oil prices and the Corona epidemic opened a two-digit deficit in the financial

account and the current account in most of the Gulf countries. With its structural economic constraints and its ability to defend currency pegging alone as is the case in Kuwait, the Emirates, Qatar and Saudi Arabia, or with potential external support as is the case in Bahrain, and Oman, which has received limited support so far.

The agency indicated, that the devaluation of the currency will result in few competitive benefits for the Gulf countries or Iraq, in view of the diverse nature of their economies, but in return, this leads to financial and external adjustment by eroding the real value of government spending and the income and wealth of the population, leaving the true value of oil revenues without change.

Source (Al-Rai newspaper-Kuwait, Edited)